التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و علاقته بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الطلبة (دراسة ميدانية بجامعة الشلف)

university training in the system LMD and requirements of the working market from the perspective of students (Field study at the University of Chlef)

عبد القادر سيدي عابد

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف– (الجزائر)

تاريخ الإرسال:2020/11/01	تاريخ القبول:2020/12/09	تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص: هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن العلاقة بين التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و بين متطلبات سوق العمل من وجهة نظر الطلبة في ضوء متغيرات (الجنس، المستوى الدراسي). و قد خلُصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– لا توجد علاقة بين التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و متطلبات سوق العمل.

–لا توجد فروق في التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و متطلبات سوق العمل تبعا لمتغيرات (الجنس، المستوى الدراسي).

الكلمات المفتاحية: جامعة؛ تكوين جامعي؛ نظام ل.م.د؛ طالب جامعي؛ متطلبات سوق العمل.

Abstract:

The present study aimed at discovering relation between university training in the system LMD and requirements of the working market according to variables (sexes, level of study). And study concluded that:

-There is not relation between university training in the system LMD and requirements of the working market.

- There are no differences in university training in the system LMD and requirements of the working market according to variables (sexes, level of study).

Keywords: university; university training; LMD system; University student; requirements of the working market.

*Corresponding author, e-mail: a.sidiabed@univ-chlef.dz

- مقدمة

إن التقدم العلمي و التكنولوجي للأقطاب الجامعية و خاصة منها الأمريكية ، أدى بمعظم الدول الحريصة على نموها الإقتصادي و دخولها العولمة لمراجعة نظام تعليمها العالي و إدخاله في النظام الجديد(حرز الله و بداري، 2008: 16).

تبنت الجزائر منذ أكثر من عشرة سنوات نظام جديد في التعليم الجامعي يسمى بنظام ل.م.د، و قد حمل هذا النظام عدة مفاهيم و مصطلحات جديدة من أجل التكيف مع المحيط الاجتماعي و الاقتصادي للبلد، و يتماشى مع متغيرات ومتطلبات سوق العمل، لذلك نجد أنه بتطور التعليم وترقية وسائله تحقق النهضة العلمية و التكنولوجية لأي مجتمع، فنوعية التعليم و جودته يعد أداة أساسية من أدوات التغيير الاجتماعي والاقتصادي والمصدر الرئيسي للتنمية، وذلك من خلال تدريب الأفراد ودمجهم في المجتمع، بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل، وذلك عن طريق تكوينهم بطريقة تسمح لهم بالاندماج مع عالم الشغل وخدمة المجتمع.

2. الاطار النظري للدراسة:

1.2.التكوين الجامعي

تحتل الجامعة مكانة رائدة في المجتمع حيث تمثل قمة الطموح لكل الأجيال الصاعدة لما لها من قيم سامية في سلم القيم الاجتماعية ولكونها المعيار الاجتماعي ورمزا للعلم والمعرفة والرقي والتطور والازدهار. والجامعة هي معقل الفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدر الاستثمار وتنمية الثروة البشرية وبعث الحضارة والتراث. (شحاتة ، 2001)

إن دور الجامعة وأهميتها في تنمية المجتمع جعل منها تحتل الصدارة في كل المجتمعات ولاسيما المجتمعات المتطورة والبلدان المتقدمة، لما لها من قدرة على إحداث تغييرات اجتماعية وثقافية واقتصادية، لأنها هي القلعة الأمامية التي يتم منها التخطيط والتحضير لتجاوز الخطوط الأمامية، وطرق بوابات جديدة في عالم الاكتشافات والاختراعات .

1.1.2.تعريف الجامعة

الجامعة هي كلمة لاتينية universitas و تعني الاتحاد أو التجمع، أي تجمع الطلبة و الأساتذة في مختلف الشعوب و البلدان. و هي هيئة خاضعة لنظام إداري، و لها ميزانية محددة قانونيا و لها أهداف محددة تصبو إلى تحقيقها في أفضل الأحول و بأقل التكاليف(مرسي،2002: 10). والجامعة هي مؤسسة تربوية ، تسير وفق نظم و خطط منتظمة، تضم مجموعة من الأفراد، يبذلون جهودا مشتركة من أجل البحث عن الحقيقة و السعي لاكتساب الحياة الفاضلة(تركي، 1990: 73).

2.1.2.وظيفة الجامعة :

تعد الجامعة في الجزائر من القطاعات المهمة والأساسية في دفع عجلة التنمية في شتى المجالات من خلال تزويد المجتمع بالطاقات البشرية، و إطارات جامعية مكونة تكوينا علميا عاليا. لذلك نجد هذا القطاع يستحوذ على اهتمام كبير من طرف المسؤولين عنه، و هذا نتيجة الطلب المتزايد على التعليم العالي، وتحسين نوعيته و جودته. إن تطوير و تنمية القدرات البشرية من خلال التربية و التعليم و التدريب ، والاستفادة من هذه القدرات في مجال العمل والتشغيل تعتبر من الجوانب المهمة في التنمية البشرية. إذ أن التعليم العالي له دور كبير في إعداد و تكوين

الأفراد في مختلف التخصصات، فهو أداة فعالة لإحداث التغييرات الاجتماعية و الاقتصادية و التي تتمثل في إعداد قوى العمل للتكفل بأعباء المجتمع و توجيه احتياجاته من مهن واختصاصات فنية محددة .

فالجامعة تعمل على توفير مختلف المهارات الفنية التي يعتبر المجتمع في أمس الحاجة إليها للنهوض بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، فالجامعة هي المصدر الأساسي للإطارات المختلفة و المتخصصة اللازمة للتنمية الشاملة، فهي تهدف إلى تحسين أساليب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية وفقا لبدائل علمية قائمة على التخطيط السليم و التحكم في الموارد المالية و الطاقات البشرية.

و من بين وظائف الجامعة نجد :

-تعميم و نشر المعارف و اعدادها و تطويرها .

-تكوين الاطارات اللازمة لتنمية البلاد .

-تطوير الثقافة الوطنية .

-تطوير البحث و تنمية الروح العلمية .

-تجديد المعلومات و التكوين الدائم .

-تتولى نشر الدراسات و نتائج البحث(بوخلخال،1993: 90).

3.1.2.أهداف الجامعة:

تستخلص أهداف الجامعة من المهام و الوظائف الأساسية لها والمتمثلة في :

- إنتاج و نشر المعرفة و البحث العلمي.

-القيام بالبحوث العلمية و العمل على رقي الآداب و تقدم العلوم.

-تزويد البلاد بالاختصاصيين و الخبراء و التقنيين في مختلف الميادين و العمل و الإنتاج.

-المساهمة في خدمة المجتمع و أهدافه السامية.

-العمل على توثيق الروابط الثقافية بينها و بين الجامعات في الخارج .

-فهم التكنولوجيا الجديدة و متطلباتها و متغيرات سوق العمل.

4.1.2.مقومات التكوين الجامعي:

يعتبر التكوين الوظيفة الأساسية الجامعة ، حيث يسمح للطلاب ممن تتوفر فيهم شروط الالتحاق بالجامعة الحصول على المعرفة و العمل على مواصلة البحث العلمي من خلال الرسائل التي يعدونها، و محاولة استيعاب أكبر قدر ممكن من التقدم العلمي.

و بذلك يلعب التكوين دورا فعالا في تقدم البحث العلمي و اعداد القوى البشرية المتخصصة ، و كذا تلبية حاجات المجتمع و متطلبات سوق العمل ، الأمر الذي يحافظ على ربط الجامعة بالمحيط الخارجي.

إن العملية التكوينية في المؤسسات الجامعية عبارة عن تفاعل و تبادل التأثيرات بين مجموعة من المقومات التي تعتبر العماد الرئيسي الذي يبنى عليه التعليم الجامعي، فنجاح هذه الأخيرة مرهون بالسير الحسن لمقومات العليم الجامعي و التي تتمثل في : الأستاذ الذي يمثل عضو هيئة التدريس ، و الطالب ، و البرنامج و المنهاج و طرق التدريس و التقويم .

5.1.2.المتغيرات العالمية و انعكاساتها على التكوين الجامعي :

لقد أصبحت أنظمة التعليم العالي في ظل المتغيرات العالمية خاضعة لضغوطات ضخمة و تناقضات حادة و تحديات و متغيرات آنية و مستقبلية . و تتمثل هذه الأخيرة في :

-النمو السريع في المعرفة .

-الثورة العلمية و التكنولوجية .

-التغيرات السريعة في طبيعة المهن و سوق العمل .

-ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي .

-انفصال المناهج التعليمية عن الواقع المؤسساتي .

2.2.نظام ل.م.د

لم ترث الجزائر سوى جامعة الجزائر بعد الاستقلال و التي لم يتخرج منها أي جزائري إلا بعد الحرب العالمية الثانية(بوفلجة غياث، 1992)، فقد عاشت الجامعة الجزائرية مرحلة ما بعد الاستقلال جو من التململ و التبعية في أشكالها و مضامينها التعليمية، وتميزت بوجه خاص بنظام تعليمي موروث سواء من حيث هياكله أو مناهجه أو برامجه .

و تأسست أول وزارة للتعليم العالي بعد الاستقلال، و كانت الدراسة فى مؤسساتها تتوج بدبلوم الدراسات العليا على النحو السائد في النظام الفرنسي أنذاك (DEA) أو دبلوم الدراسات المعمقة (DES) بالإضافة إلى شهادة الدكتوراه في بعض التخصصات المحدودة بصنفيها (دكتوراه درجة ثالثة،دكتوراه دولة).

و لكن الاصلاحات المتتالية التي اتخذتها الدولة بعد الاستقلال جعلتها تمر بمراحل مختلفة للوصول لجامعة ذات فعالية تتماشى و التطورات الحاصلة في العالم ، وفق أسس نابعة من الواقع الجزائري ، وتستجيب للمستجدات التي ظهرت آنذاك نتيجة تطور المجتمعات و اندفاع عجلة التنمية، واتساع دائرة المعارف، والمنجزات في شتى الميادين.

و في ضوء التوجهات العالمية في كل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و العولمة و السوق الحرة و بصفة خاصة التوجهات العالمية للتعليم العالي، سعت الجزائر إلى تحسين نوعية التعليم بكل مستوياته الابتدائي، المتوسط و الثانوي وخاصة الجامعي.

إذ انبثقت لجنة إعادة النظر في التعليم الجامعي لربطه بسوق العمل و المتطلبات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية بغية ضمان أوسع قدر من التوظيف لحملة الشهادات الجامعية و ذلك بتطبيق النظام الجديد "نظام ل.م.د " "ليسانس – ماستر – دكتوراه" سنة 2004 الذي كان هدفه الرئيسي هو ربط الجامعة بالمحيط الخارجي .

1.2.2.أهداف نظام ل.م.د :

- تقديم تكوين يوصي بضمان إدماج مهني أحسن أي ربط التكوين و التشغيل ما بعد التكوين .
- التكوين للجميع و مدى الحياة .
- استقلالية المؤسسات الجامعية.
- انفتاح الجامعة على المحيط الخارجي.
- تغيير مسارات الدراسة بحيث أصبح مسار أكاديمي ومسار مهني توازيا مع متطلبات المجتمع و عالم الشغل.
- ظهور بعض التخصصات و إلغاء البعض مما أدى إلى تغيير من حيث الشهادات المسلمة من طرف مؤسسات التعليم العالي .

– تقليص الحجم الساعي و مدة التكوين إلى أقل حد ممكن لتقليص الكلفة و عرض المتخرجين بسرعة في سوق العمل.

– التغيير المتواصل و المستمر في المحتويات و برامج التكوين، توازيا مع متطلبات العصر و تغيراته السريعة في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها.

2.2.2.هيكلة التعليم العالي داخل نظام ل.م.د :

يعتمد نظام ل.م.د على ثلاث مراحل تكوينية تتوج كل مرحلة منها بشهادة جامعية :

– المرحلة الأولى : بكالوريا+3سنوات و تتوج بشهادة الليسانس.

– المرحلة الثانية : بكالوريا+ 5سنوات و تتوج بشهادة الماستر.

– المرحلة الثالثة : بكالوريا+ 8سنوات و تتوج بشهادة الدكتوراه.

و في كل مرحلة من هذه المراحل تنظم المسارات الدراسية على شكل وحدات تعليمية U.E) Unité d'Enseignement)تجمع في سداسيات لكل مرحلة.

3.2.سوق العمل و التشغيل في الجزائر و علاقته بالجامعة :

إن التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الحالي وما ينجم عليه من متطلبات جديدة ،فرض على هذه المجتمعات القيام بإصلاحات في التعليم العالي للاستجابة إلى متطلبات سوق العمل والتمهين وما يتطلبه من وظائف و مهام جديدة، وقد زاد هذا الاهتمام وأصبح واضحا من خلال العديد من الأبحاث المنشورة والمؤتمرات الدولية .

فتطور التكنولوجيات الحديثة والجديدة أصبحت تدفع بمؤسسات التعليم العالي للتفكير بطرق بيداغوجية جديدة في ميدان التعليم، والعلاقة بين الأستاذ و الطالب، وتصميم واستعمال مختلف وسائل التعليم وتأثيرها على عملية التعلم و التكوين.

إن المتطلبات المنبثقة من الثورة العلمية والتكنولوجية لديها أثر كبير على المؤسسات الجامعية و تفرض عليها اختصاصات متعددة واستجابة جد موافقة لطبيعة العلوم الحديثة، إن أزمة الجامعة اليوم متعددة وتفرض عليها مراجعة جذرية على مستوى أهدافها و على مستوى مهامها و كذلك على مستوى طرق العمل(نبيل بوزيد، 2004).

4.2.أهم المشاكل التي تواجه علاقة الجامعة بسوق العمل و التشغيل :

لقد سعت الجزائر مثل باقي دول العالم إلى تنمية و تطوير الجامعة الجزائرية ، و هذا بالاهتمام بالتكوين من خلال جانبه المادي و المتمثل في الوسائل و التجهيزات، و الجانب البيداغوجي و المتمثل في اعداد البرامج و المناهج. و لكن رغم الانجازات الكبيرة التي حققتها الجامعة الجزائرية، إلا أنها لازالت تعاني العديد من المشاكل و التي تقف كعثرة أمام فعاليتها، خاصة مع التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و العلمية و التكنولوجية التي طرأت على الساحة العالمية و التي تمثل بدورها أكبر التحديات للمؤسسة الجامعية ، وهي كالآتي :

– ارتفاع عدد الطلبة بصفة كبيرة، وهي ظاهرة عالمية تواجه التعليم العالي في كل دول العالم(عبد الدائم، 1998).هذا من جهة و النقص في الوسائل من جهة أخرى تولد عنهما عدة ظواهر أدت إلى تقهقر الملائمة، و النوعية و النجاعة للتعليم العالي.

–ضعف جهاز التوجيه للطلبة نحو الاختصاصات المختلفة في التعليم العالي بالنسبة إلى قدراتهم و اهتماماتهم.

–عدم توفر حاملي الشهادات ذوي المؤهلات العالية في بعض الاختصاصات.

-انخفاض نسبة التأطير و الإشراف و عواقبها على متابعة الطلبة.
- انعدام و ضعف التكوين البيداغوجي للأساتذة.
- ارتفاع البطالة لدى حاملي شهادات التعليم العالي.
-عدم الترابط بين سياسات التكوين و سياسات التوظيف .
-المناهج الدراسية و أهدافها لا تخدم متطلبات التنمية .
-هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج .
-اتباع سياسة النمو الكمي على حساب النمو الكيفي.
-عدم القدرة على مواجهة الانفجار التكنولوجي المتزايد.
-تدني مستوى البحث العلمي(الهادي بوشمة،2018).

3.الإشكالية و المنهجية

1.3.مشكلة الدراسة و تساؤلاتها:

إن من خصوصية التكوين الجامعي في نظام (ل.م.د) أن له القدرة على التكيف مع المحيط الاجتماعي و الاقتصادي وذلك من خلال تطور البحوث العلمية التي تخدم الواقع المؤسساتي للدولة و المجتمع ،لأن ميدان التعليم العالي يعمل على التداخل بين القطاعات المختلفة في مجال تبادل الخبرة و الاستفادة من التطورات العلمية. وعليه، فإن الدراسة الحالية تسعى إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: هل هناك علاقة بين التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و متطلبات سوق العمل ؟

1.1.3.تساؤلات الدراسة: تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل توجد فروق في التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و متطلبات سوق العمل تبعا لمتغير الجنس
- هل توجد فروق في التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و متطلبات سوق العمل تبع لمتغير المستوى الدراسي .

2.1.3.أهمية الدراسة : تكمن أهمية البحث فيما يلي :

-تحديد العلاقة بين التعليم العالي و المحيط الاقتصادي والاجتماعي.
-مدى تماشي هذا النظام(ل.م.د) مع متطلبات سوق العمل و التمهين .

3.1.3.أهداف الدراسة: يهدف البحث الحالي إلى:

-الكشف عن طبيعة العلاقة بين التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و متطلبات سوق العمل .
-معرفة الفروق بين الذكور و الاناث في التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و متطلبات سوق العمل.
-معرفة الفروق بين المستويات الدراسية في التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و متطلبات سوق العمل.

4.1.3.مفاهيم الدراسة:

-الجامعة: هي مؤسسة للتعليم العالي والبحوث العلمية، تمنح شهادات التخرج لمستوى اللسانس والماستر والدكتوراه.
- التكوين الجامعي: هو تكوين يأتي بعد التتويج بشهادة البكالوريا للدخول إلى الجامعة لإتمام الدراسة. و هو وسيلة لإعداد الكفاءات المؤهلة للعمل والقابلة للتوظيف في الإطار المهني.
- نظام ل.م.د: و نقصد به (ليسانس- ماستر- دكتوراه): حيث تبنته الجامعة الجزائرية منذ سنة 2004.
-الطالب الجامعي: هو التلميذ الذي نجح بشهادة البكالوريا و دخل إلى الجامعة لمتابعة تعليمه للحصول على إحدى الشهادات الجامعية مثل : الليسانس – الماستر – الدكتوراه ...إلخ.

– متطلبات سوق العمل: هي احتياجات عالم الشغل و سوق العمل .

2.3.الدراسات السابقة

–دراسة محمود (1985)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التعليم العالي في إعداد الكفاءات من القوى العاملة، و تم استنتاج أن :

– عدم الربط بين التعليم العالي و إعداد القوى العاملة بحسب احتياجات العمل و الإنتاج و التنمية.

– عجز التعليم العالي العربي عن تخريج كفاءات فنية واعية، وقادرة على تطوير الإنتاج في مواقع العمل المختلفة.

– إن إنتاج مؤسسات التعليم العالي في مختلف التخصصات لا يتلاءم و احتياجات المجتمع.

أما مشكلات المناهج الدراسية فكانت :

– التركيز على الجانب النظري في التكوين.

– إهمال الجانب التطبيقي في التكوين.

– إهمال احتياجات قطاعات العمل والإنتاج.

–دراسة بو عبد الله و مقداد(1998)

قام الباحثان بدراسة ميدانية لتقويم العملية التكوينية بجامعات الشرق الجزائري ، و قد توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

– عدم تحقيق الجامعة لأهدافها .

– التداخل في المقررات و التداخل في الكثير منها وصعوبة فهم بعضها الأخر.

– اتفاق جميع الطلبة على أن المحاضرة الإلقائية هي الطريقة الشائعة الاستعمال في التدريس.

– عدم استخدام أساتذة العلوم الإنسانية للوسائل التعليمية.

–دراسة بو عبد الله و بوزيد(2004)

أجريت هذه الدراسة التطبيقية لتقويم برامج التكوين الجامعي ، و قد انطلقت الدراسة من حقيقة مبنية على دراسات سابقة مفادها أن هناك انفصالا بين البرامج التكوينية بالجامعة و برامج التنمية الوطنية ، ما أدى إلى عجز التكوين الجامعي عن الاستجابة إلى متطلبات العمل ومن ثم جاءت نتائج الدراسة كمايلي:

– إن تكوين الطلبة الجامعي لم يمكنهم من اكتساب الخبرات و المهارات المهنية اللازمة لمناصب عمل ، بسبب ضعف البرامج المعتمدة في تكوينهم، وعدم تغطيتها لكل الجوانب المهنية المطلوبة .

–دراسة زرزور(2006)

أجرى الباحث هذه الدراسة الميدانية لتقييم تطبيق نظام (ل.م.د) في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل معتمدا في ذلك على ثلاثة متغيرات أساسية وهي :

التوجيه، محتوى البرامج، مصالح المساعدة و توجيه للطلبة.

بعد عرض النتائج وتحليلها توصل الباحث إلى النتائج التالية:

– إن التوجيه للدراسة بنظام ل م د يأخذ بعين الاعتبار مهمة تحضير الطلبة إلى عالم الشغل .

– أن محتوى البرامج المطبقة بنظام ل م د يأخذ بعين الاعتبار مهمة تحضير الطلبة إلى عالم الشغل.

– إن مصالح المساعدة و الإعلام المستعملة في نظام ل م د تأخذ بعين الاعتبار مهمة تحضير الطلبة إلى عالم الشغل.

-دراسة زرزور(2013)

أجرى الباحث دراسة ميدانية حول تقييم مساهمة الجامعة الجزائرية في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، حيث أظهرت النتائج ما يلي:

- أن محتوى برامج التكوين بالجامعة الجزائرية لا يحضر الطلبة إلى عالم الشغل.
- أن نظام التقييم بالجامعة الجزائرية لا يحضر الطلبة إلى عالم الشغل.
- أن نظام التكوين بالجامعة لا يحضر الطلبة إلى عالم الشغل.
- أنه لا يوجد اهتمام بتشجيع إحداث مصالح مساعدة وإرشاد الطلبة.

وبالتالي فإنه من خلال دراسة المؤشرات سابقة الذكر والنتائج المتوصل إليها نستنتج أن الجامعة الجزائرية لا تساهم في إدماج خريجيها بسوق العمل ولا تحضرهم إلى عالم الشغل، هذا ما يفسر ضعف العلاقة بينها وبين مؤسسات المجتمع نظرا لتدني كفاءة مخرجاتها الأمر الذي أدى إلى ضعف الترابط والتوافق والمواءمة وعدم الاستجابة الفعلية لمتطلبات سوق العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

قادري و بن نابي(2017)

تناولت هذه الدراسة جودة التكوين في نظام ل.م.د في ضوء المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي وفقا لمتغير المستوى الدراسي و التخصص ، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي و طبقت الاستبيان، على عينة تقدر بـ 335 طالبا جامعيا (198 أنثى، 137 ذكر)، و توصلت إلى النتائج التالية : لا يوجد فرق دال إحصائيا في استجابة طلبة ل.م.د نحو جودة التكوين الجامعي في ضوء المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي يعزى لمتغير المستوى الدراسي (السنة: الأولى، الثانية، الثالثة وماستر1) ،لا يوجد فرق دال إحصائيا في استجابة طلبة ل.م.د نحو جودة التكوين في نظام ل.م.د في ضوء المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي يعزى لمتغير التخصص (علم النفس، علم الاجتماع، البيولوجيا، التكنولوجيا).

4.الطريقة والأدوات:

1.4.منهج الدراسة : لقد تم إتباع المنهج الوصفي الاستدلالي لتحليل معطيات الدراسة إحصائيا، باعتبار انه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة.

2.4.عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة الراهنة من(83)طالب جامعي، و هي موزعة تبعا لمتغيرات الدراسة كما هو مبين في الجدول (1) :

جدول رقم (01) يوضح خصائص العينة الأساسية

المتغيرات	المستويات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	38	45.8
	إناث	45	54.2
المستوى الدراسي	سنة ثانية لسانس	22	26.5
	سنة ثالثة لسانس	30	36.1
	ماستر	31	37.3
المجموع		**83**	**100**

3.4.أداه الدراسة:

قام الباحث ببناء استمارتين منها استمارة التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و احتوت على (40) فقرة، واستمارة متطلبات سوق العمل و احتوت على (38) فقرة . ولقد تم تجريبها على عينة استطلاعية قوامها (40) طالب و طالبة من جامعة الشلف .

لم يتوصل الباحث لتوفير مقياس خاص بالتكوين الجامعي في نظام ل.م.د و متطلبات سوق العمل من خلال الدراسات التي توفرت لديه، فقام بتطوير مقياس خاص بهذه الدراسة وذلك تبعا للخطوات الإجرائية الآتية :

– تمّ صياغة بعض العبارات بطريقة ذاتية ، انطلاقا من أفكار نظرية و مقابلات ميدانية لعينة الدراسة، حيث راح الباحث عند صياغة الفقرات أن تكون :

– شاملة للأهداف المراد قياسها

– واضحة و بعيدة عن الغموض و اللبس

– سليمة لغويا و سهلة و ملائمة لمستوى العينة .

– و قد بلغ عدد البنود في الصورة المبدئية للمقياس (78) بندا، يجيب عليها المفحوص من خلال خمسة بدائل هي: أوافق بشدة (خمسة درجات)، أوافق أحيانا (أربعة درجات)، غير متأكد (ثلاثة درجات)، أوافق نادرا (درجتان)، غير موافق (درجة واحدة) .

ب– تمّ عرض المقياس على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم(5) من أساتذة الجامعة في علم النفس، طُلِب منهم الحكم على مدى صلاحية و مناسبة بنود هذا المقياس لموضوعه.

ج– بعد تحليل إجابات المُحكمين تمّ تعديل بعض البنود تبعا لملاحظاتهم، بينما تمّ استبعاد(29)منها لعدم إجماع المحكمين عليها بالمستوى المطلوب، حيث وضع الباحث معيارا كحد أدنى يمكن قبول البنود على أساسه و هو(70%)، و بذلك تكَوّن المقياس بصورته النهائية من (49) بندا .

التكوين الجامعي: وقد تألف الإستبيان من (28) فقرة تقيسه، حيث تم تجريبه على عينة استطلاعية قوامها(40) طالب و طالبة جامعية.

متطلبات سوق العمل: وقد تألف الإستبيان من (21) فقرة تقيسه، حيث تم تجريبه على عينة استطلاعية قوامها(40) طالب و طالبة جامعية.

4.4.صدق وثبات مقياس أدوات الدراسة :

1.4.4.صدق الاتساق الداخلي لاستمارة التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و متطلبات سوق العمل: ولقد تم اعتماد (معامل بيرسون) لتوضيح هذا الاتساق، كما تم استخدام طريقتي ألفا كرومباخ والتجزئة النصفية للتأكد من الثبات، حيث أسفرت النتائج على :

جدول رقم (02) يوضح صدق الاتساق الداخلي وثبات الاستبيان

أداة الدراسة	صدق الاتساق الداخلي	طرق حساب الثبات	
استبيان التكوين الجامعي	تراوح مابين(0.62 و0.36)عند مستوى الدلالة0.01 و0.05،ولقد تم حذف10فقرات غيردالة إحصائيا	**ألفا كرومباخ**	0.74
		التجزئة النصفية	0.77
النتيجة النهائية: وعليه احتوى الاستبيان على مجموع(18) فقرة دالة			
متطلبات سوق العمل	تراوح ما بين (0.55 و0.37) عند مستوى الدلالة 0.01 و0.05، ولقد تم حذف 8 فقرات غير دالة إحصائيا	**ألفا كرومباخ**	0.62
		التجزئة النصفية	0.69
النتيجة النهائية: وعليه احتوى الاستبيان على مجموع(13) فقرة دالة			

وبعد حساب كل من الصدق والثبات، يتضح من خلال معاملات الصدق والثبات بأنها جاءت بدرجة معقولة ومقبولة إحصائيا، وعليه يمكن الاطمئنان على صحة استخدام الاستبانه في الدراسة الحالية.

5.4.الأساليب الإحصائية في معالجة البيانات: لقد تم استخدام كلا من الإحصاء الوصفي والاستدلالي على حد سواء، فبالنسبة للإحصاء الوصفي استعملنا المتوسطات والانحراف المعياري. أما بالنسبة للإحصاء الاستدلالي ولتأكد من صحة الفرضيات استخدمنا معامل ارتباط بيرسون، و كذا اختبار (T.test) لدراسة الفروق بين الجنسين، وتحليل التباين الأحادي (one way anova) لدراسة الفروق تبعا للمستوى الدراسي وذلك باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار (22; spss).

5.النتائج ومناقشتها:

1.5.تحليل و تفسير نتائج السؤال الأول: والذي ينص: هل هناك علاقة بين التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و متطلبات سوق العمل ولاختبار هذه الفرضية استخدمنا المتوسطات والانحراف المعياري، إضافة إلى معامل الارتباط بيرسون، حيث أسفرت النتائج كما هو موضح في الجدول أسفله على مايلي:

جدول رقم (04) يوضح العلاقة بين التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و متطلبات سوق العمل

المتغير	عدد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	مستوى الدلالة 0.01	الدلالة
التكوين الجامعي	83	53.36	7.79	0.12	0.25	غير دال
سوق العمل		46.11	7.00			

يتضح من خلال الجدول أنه لا يوجد ارتباط دال إحصائيا بين التكوين الجامعي في نظام ل.م.د ومتطلبات سوق العمل. عند قيامنا بنظرة متفحصة على ما أسفرت عنه عملية التحليل الإحصائي في دراستنا هذه من نتائج كشفنا بأن التكوين الجامعي لا يزال معزولا عن المجتمع، و لم تستفد الجامعة من الاصلاحات التي عرفتها، فتضخّم الطلبة وكذا بطالة خريجي الجامعات لا يزال متواصلا، بل وبوتيرة أكبر، لأنّ واقع جامعتنا حاليا يبرز النقائص التي تتعلق بدورها في إدماج الطالب في الحياة المهنية، وهذا ما يحول دون إنتاج معرفة تجيب على القضايا الاجتماعية من خلال برامجها التكوينية، فهناك قطيعة بينها كمؤسّسة أكاديمية وبين الواقع المؤسساتي ، وكذا من خلال رؤية أفراد المجتمع لها باعتبارها مؤسّسة غريبة عنهم وعن اهتماماتهم.

يعد الربط بين الجامعة و بين سوق العمل مبدأ أساسي في نظام ل.م.د لكن تم تغييب هذه المعادلة في التكوين بالإضافة إلى عدم مواكبة محتويات البرامج و المناهج للمستجدات العالمية والتكنولوجية، كذلك عدم وجود اتفاقيات مع المؤسسات العلمية العالمية في الدورات التكوينية. وبذلك نستنتج ان استراتيجية التكوين في ل.م.د في جامعاتنا لم تنجح بدرجة كبيرة في تكوين مخرجات تتوافق وسوق العمل و التمهين لنقص في التنظيمات وتفعيل الوسائل المتاحة بدرجة كبيرة .

لقد جاءت هذه الدراسة موافقة لدراسة كل من دراسة محمود (1985) و التي استنتجت أن هناك عجز في التعليم العالي عن تخريج كفاءات فنية واعية، وقادرة على تطوير الإنتاج في مواقع العمل المختلفة و ذلك من خلال التركيز على الجانب النظري في التكوين و إهمال الجانب التطبيقي في التكوين و كذا إهمال احتياجات قطاعات العمل والإنتاج. و كذلك دراسة بو عبد الله و مقداد(1998) التي توصلت إلى عدم تحقيق الجامعة لأهدافها . و دراسة بو عبد الله و بوزيد (2004)التي وجدت أن تكوين الطلبة الجامعي لم يمكنهم من اكتساب الخبرات و المهارات المهنية اللازمة لمناصب عمل ، بسبب ضعف البرامج المعتمدة في تكوينهم، وعدم تغطيتها لكل الجوانب المهنية المطلوبة . و دراسة زرزور(2013) التي استنتجت أن الجامعة الجزائرية لا تساهم في إدماج خريجيها بسوق العمل ولا تحضرهم إلى عالم الشغل، هذا ما يفسر ضعف العلاقة بينها وبين مؤسسات المجتمع نظرا لتدني كفاءة مخرجاتها الأمر الذي أدى إلى ضعف الترابط والتوافق والمواءمة وعدم الاستجابة الفعلية لمتطلبات سوق العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2.5.تحليل و تفسير نتائج السؤال الثاني: والذي ينص: هل هناك فروق في التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و متطلبات سوق العمل تبعا لمتغير الجنس، ولاختبار صحة هذا التساؤل قمنا باستخدام المتوسطات والانحراف المعياري واختبار (ت) لدراسة الفروق تبعا لمتغير الجنس ، حيث أسفرت النتائج كما هو موضح في الجدول أسفله على مايلي:

جدول رقم (05) يوضح قيمة اختبار (ت) لدراسة الفروق تبعا لمتغير الجنس

الجنس / المتغير	ذكور		إناث		قيمة (ت)	الدلالة
	م	ع	م	ع		
التكوين الجامعي	54.87	9.00	52.09	6.42	1.63	غير دال
سوق العمل	46.42	7.90	45.84	6.22	0.37	غير دال

نلاحظ من خلال الجدول عدم وجود فروق دالة في متغيرات التكوين الجامعي في نظام ل.م.د ، و كذا متغير متطلبات سوق العمل تبعا لمتغير الجنس. و من خلال النتائج الإحصائية يتبين أن كلا من الذكور والإناث يولون أهمية كبيرة للتكوين الجامعي ، فحاجتهم الى العمل و الوظيفة مهم لكلا الطرفين بغض النظر عن جنسهم. فالاهتمام بالدراسة وبالمستقبل المهني بعد التخرج لم يعد حكرا على الطلاب الذكور فقط، بل إن انشغالات الاندماج المهني وبناء الأهداف الدراسية ومتابعة التكوين هو كذلك من اهتمامات الطالبات.

3.5.تحليل و تفسير نتائج السؤال الثالث: والذي ينص: هل هناك فروق في التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و متطلبات سوق العمل تبعا لمتغير المستوى التعليمي ولاختبار صحة هذا التساؤل قمنا باستخدام تحليل التباين الأحادي (one way anova) لدراسة الفروق تبعا للمستوى الدراسي ، حيث أسفرت النتائج كما هو موضح في الجدول أسفله على مايلي:

جدول رقم(06) يوضح تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق اتبعا للمستوى الدراسي

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	قيمة(ف)	الدلالة
التكوين الجامعي	بين المجموعات	2	190.44	95.22	**1.59**	**غير دال**
	داخل المجموعات	80	4786.70	59.83		
	المجموع	82	4977.15			
متطلبات سوق العمل	بين المجموعات	2	65.82	32.91	**0.66**	**غير دال**
	داخل المجموعات	80	3958.20	49.47		
	المجموع	82	4024.02			

نلاحظ من خلال الجدول عدم وجود فروق دالة في متغيرات التكوين الجامعي في نظام ل.م.د، و كذا متغير متطلبات سوق العمل تبعا لمتغير المستوى الدراسي .

إن التكوين الجامعي هو حاجة أساسية لكل الأطوار، فكلما انتقل الطالب الى مرحلة أعلى في مساره الدراسي، ظهرت الحاجة لديه الى وجود تساؤلات مستمرة عن سوق العمل و التمهين، خصوصا ما تعلق بالتربصات والخرجات التكوينية لدى الطلاب المقبلين على تحضير مذكرة التخرج من مرحلة الليسانس أو الماستر. وفي مرحلة التخرج تتبلور لدى الطالب فكرته عن المشروع المهني وانشغاله على تحقيقه.

و جاءت هذه الدراسة معارضة لدراسة بن نابي و قادري حول جودة التكوين في نظام ل.م.د للطالب الجامعي حيث وجدت أنه يوجد فرق في استجابة الطلبة نحو جودة التكوين الجامعي في نظام ل.م.د يعزى لمتغير المستوى الدراسي (السنة، الأولى، الثانية، الثالثة وماستر)

6.الخلاصة:

تعتبر الجامعة من أهم العناصر المكونة للكوادر و الإطارات المؤهلة لتلبية حاجيات السوق. كما أن لها دور ايجابي في التنمية في جميع الجوانب سواء الاقتصادية أو الثقافية و الاجتماعية .

إن التكوين الجامعي هو الوحيد الذي بواسطته يمكن إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية في المجتمع، فتطبيق الإصلاح الأخير على التعليم العالي في الجزائر ما هو إلا دليل على مواكبة المجتمع الدولي في جميع المجالات اقتصاديا واجتماعيا باعتبار أن التوظيف هو إحدى الأهداف الأساسية لنظام ل.م.د وأهم خصائصه(بلواهري فريد،2013).

و على هذا الأساس نجد أن تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر، جاء لوضع حد للإهدار العلمي و الاقتصادي للكفاءات التي تتخرج سنويا من الجامعة ، وذلك عن طريق ربط الجامعة بسوق العمل، لتلبية حاجة المجتمع من الكفاءات العلمية العالية التي يتطلبها سوق العمل المتغير باستمرار، وأن يراعي في محتوياتها وتكوينها للطلبة و خريجي هذا النظام تماشيا مع هذه المتطلبات والمتغيرات الجديدة لسوق العمل و التشغيل، ومن جهة أخرى توفير مناصب عمل دائمة عن طريق إقامة شراكة حقيقية مع القطاع العام والخاص. وأن تكثر من التكوين المتواصل للمستخدمين الذي أصبح ضرورة في وقت أصبحت النوعية هدف التكوين الجامعي. فعلى هذا الأساس يجب على الجامعة الجزائرية إذا أرادت الوصول إلى المستوى الدولي أن تعمل على مدى تماشي محتويات برامجها التعليمية و التكوينية للطلبة بسوق العمل، و ربط مخرجاتها بسوق العمل ربطا وثيقا مبني على أسس علمية مدروسة من أجل استثمار بشري حقيقي يساعد على التنمية الشاملة للبلاد.

في ضوء نتائج الدراسة الحالية يوصي الباحث بمايلي :

-إعادة النظر في محتوى برامج التكوين بالجامعة وربطها بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية.

-تشجيع التكوين التطبيقي للطلبة والمتابعة الجدية للتربصات الميدانية.

-إبرام الاتفاقيات بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية قصد تعزيز التعاون والتبادل بما يخدم الطرفين.

-تشجيع البحوث العلمية التي تتناول علاقة الجامعة بسوق العمل واستغلال نتائجها.

-تفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز روابطه بالجامعة من خلال عملية التمويل للبحوث العلمية .

7.المراجع

- بوخلخال عبد الله، (1993)، «الجامعة الجزائرية و وظيفتها البيداغوجية». **حوليات جامعة الجزائر**، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، المجلد:7،العدد1:، ص. ص89-96.

- بوزيد نبيل، (2004)، **التربية و التعليم في الوطن العربي و مواجهة التحديات**، وهران: دار الغرب للنشر و التوزيع.

- بوشمة الهادي، (2018)، «الجامعة الجزائرية وعلاقتها بالمحيط السوسيو اقتصادي». **المجلة الالكترونية لبحوث الثقافة**، (22).

– بوعبد الله لحسن و مقداد محمد، (1998)، **تقويم العملية التكوينية في الجامعة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

– بوفلجة غياث، (1992)، **التربية و التكوين بالجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

– بن نابي نصيرة و قادري حليمة (2017)، «جودة التكوين في نظام ل.م.د في ضوء المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي»، **مجلة البحث**، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، المجلد: 7، العدد: 2، ص ص 180–204.

– بلواهري فريد،(2013)، **مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل.م.د مع متطلبات سوق العمل حسب رأي الأساتذة**، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع . جامعة سطيف2، الجزائر.

– تركي رابح، (1990)، **أصول التربية و التعليم**، ط5، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

– حرز الله عبد الكريم و بداري كمال، (2008)، **نظام ل.م.د** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

– زرزور أحمد(2014)، «تقييم مساهمة الجامعة الجزائرية في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل»، **مجلة دراسات نفسية**، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات والخدمات التعلمية، المجلد:5،العدد9:، ص. ص91–116.

– شحاتة حسن (2001)، **التعليم الجامعي و التقويم الجامعي بين النظرية و التطبيق** ، مصر: مكتبة الدار العربية للكتاب.

– عبد الدائم عبد لله (1998)، **التعليم العالي و خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العالم العربي**، الاردن: دراسات في التعليم العالي.

– مرسي محمد منير (2002)، **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر و أساليب تدريسه**، القاهرة: عالم الكتب.